

جهود الجاحظ التنظيرية في الترجمة

أ. د. زبير حراقي

يعد الجاحظ الوحيد من علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين الذي تطرق في كتاب الحيوان للترجمة ومشكلاتها. وحتى لو كان حديثه عنها مقتضبا، لا يتعدى خمس صفحات (الجزء الأول ص 75-79)، فإن فضل السبق يعود إليه في الاهتمام بها وإبداء رأيه فيها، لاسيما وقد صارت في وقته فنا معروفا ووسيلة مثلى لنقل معارف الأمم الأخرى وعلومها. ولئن بدأت حركة الترجمة عند العرب في القرن الأول الهجري⁽¹⁾، فإنها تواصلت بوتيرة لا كلل فيها ولا ملل، لحاجة الأمة العربية والإسلامية إليها لبناء حضارة جديدة عرفت من ينابيع الحضارات القديمة: ترجمة وفهما واستيعابا، ثم أضفت عليها من روحها وعبقريتها ما جعل حضارتها، التي شيدها في العهد العباسي، وبنتها على العلوم والمعرفة، من أهم وأكبر الحضارات الإنسانية قديما.

ويكفي الرجوع إلى كتاب الفهرست لابن النديم (ت بعد 390 هـ) للوقوف في الجزء الثاني منه على أسماء المترجمين وتراجمهم ومنقولاتهم من مختلف اللغات⁽²⁾ إلى العربية. وما قام به ابن النديم المعروف بـ "الوراق" في القرن الرابع الهجري شيء عظيم وجهد محمود يضاف إلى ما قام به الجاحظ قبله.

1- الجاحظ وعصره:

هو أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني ولد في البصرة نحو سنة 150 هـ، ونشأ بها في كنف أهل العلم فأخذ عن "المسجدين"، ثم عن خطباء المربد، ثم عن رجال العلم في بغداد، ثم انصرف إلى الكتابة والتأليف فذاع صيته، واتصل بكبار رجال الدولة العباسية - كالمأمون وابن الزيات والفتح بن خاقان - ثم فلج في آخر عمره المديد، ومات بمسقط رأسه، تحت أنقاض كتبه التي انهالت عليه، سنة 255 هـ.

لقب بـ "الجاحظ" لبحوث عينية، وكان مشهورا بقبح خلقته. ويعد إمام الأدباء وقُدوة المنشئين في عصره له طريقة في الكتابة عرفت باسمه - أساسها مراعاة مقتضى الحال، والتنقيح والتهديب، والبيان والإيجاز - وكان معتزليا يعتمد على العقل وحرية التفكير، وقد انفرد بمسائل تابعه فيها من عرفوا بـ "الجاحظية".

(1) - حتى الأمير الأموي خالد بن يزيد بن معاوية (ت 85 هـ) ساهم في الترجمة وكان كما قال الجاحظ، "أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء". وكذلك كان شأن بعض الخلفاء العباسيين مثل المنصور والرشيد والمأمون.

(2) - وهي اليونانية، والسريانية، والسنسكريتية، والفارسية، والنبطية وغيرها. وقد كان اعتماد العرب في نقل العلوم على اليونانية أساسا، وفي نقل الحكم والسير والآداب على الهندية والفارسية، لأن الأدب الإغريقي الوثني - الزاخر بالأجناس والأدباء - لو يكن يتلاءم مع مجتمعهم الإسلامي. وقد عدت هذه المنقولات بالمنات وشملت جميع صنوف العلوم، بحيث تم نقل إلى لسانهم، معظم المعارف التي كانت موجودة عند الأمم المتقدمة آنذاك.

ومن مؤلفاته المشهورة كتاب البيان والتبيين (طبع بمصر سنة 1313 هـ)، وكتاب الحيوان (طبع في مصر سنة 1906 في 7 مجلدات)، وكتاب المحاسن والأضداد والعجائب والغرائب (طبع في ليدن سنة 1897)، وكتاب البخلاء (طبع مرارا في مصر وفي أوروبا).

أما عصره، فقد تميز من الناحية السياسية بتسلط الأتراك على دوليب الدولة، واستبدادهم بالخلفاء العباسيين الضعاف الذين صاروا لعبة في أيديهم، يولون ويعزلون، ويعذبون ويقتلون من شاؤوا. كما عظم نفوذ الخدم، وانتهى الأمر بتفكك الدولة العباسية إلى ممالك.

ومن الناحية الاجتماعية، فقد تكاثر الفساد، وعمت المصادرة والرشوة، مما أدخل الخوف في قلوب الناس على أموالهم وأرواحهم، والتستر على أفكارهم.

ومن الناحية الأدبية، فقد استقر الخط العربي على ما هو عليه الآن على يد ابن مقلة (ت 328 هـ)، ودخل المولد إلى الألفاظ، وتوجه الأدب إلى الصناعة العلمية في الكتابة والتأليف، وبرز كبار الشعراء، والكتاب والنحاة، والمؤرخين والفلاسفة.

2- الجاحظ والمصطلحية:

استعمل الجاحظ الموسوعي والمتضلع من العربية مصطلحا شائعا متداولاً إلى يومنا هذا للدلالة على فعل النقل من لغة إلى أخرى وهو مصدر الفعل الرباعي الدخيل أو المقترض: ترجم (Traduire) المشتق منه اسم "الترجمة" (Traduction). كما استعمل مصطلحات الناقل والمترجم "والترجمان" في شأن القائم بها⁽¹⁾، وإن كان هذا الأخير يطلق اليوم على المترجم الشفوي (Interprète) والمترجم الذي هو اسم فاعل (ترجم) على المقابل الفرنسي (Traducteur).

غير أن الجاحظ نوع مصطلحاته عندما تعرض لأنواع الترجمة، مستعملاً ثلاثة أفعال هي:

- فعل (ترجم) الموجود في المعاجم في المادة المخصصة له: اشتقاقاً وتعريفاً، والبال بالتعدية المباشرة على التفسير بلسان آخر وعلى ذكر سيرة من السير.
- وفعل (نقل) الثلاثي ومصدره النقل الذي يعني التحويل والتبليغ والترجمة أيضاً، ذلك أن اللغة الانجليزية مثلا تستعمل النقل (Translation) في معنى الترجمة، بدلا من (Traduction) في الفرنسية، وإن كان شرح فعل هذا المصطلح (Traduire) يحيل على النقل (Transposition) نفسه.

(1)- يقول الجاحظ: "ولابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة" (ص 76). ويقول أيضا: "وكلما كان الباب من العلم أعسر... كان أشد على المترجم... أن يخطئ فيه" (ص 77).

- وفعل (حول) الثلاثي المضعف عينه الدال دلالة سواء على النقل وعلى تغيير الشيء من حال إلى حال⁽¹⁾.

فالأفعال الثلاثة المذكورة وما يشتق منها من مصادر وأسماء تدل كلها على عملية الترجمة، ولا تخرج عما حددته المعاجم العربية وعلم المصطلح.

أما اللغات المستهدفة في الترجمة، فإن الجاحظ يستعمل صيغتي اسم المفعول لفعل (نقل) مؤنثة للغة الأصل (Langue - Source)، ومعتد بحرف الجر (إلى) ⁽²⁾ للغة الهدف (Langue - Cible). فهو يسمى لغة الانطلاق "منقولة"، بمعنى التي وقع منها النقل، ويسمى لغة الوصول "منقول إليها"، كما هو جار استعماله اليوم. وهو في ذلك دقيق مصيب في استعماله المصطلحي الذي لا يخالفه فيه أحد من المصطلحيين المحدثين.

3- الجاحظ وترجمة الشعر:

كثيرا ما تثار مسألة ترجمة الشعر من لغة إلى أخرى، قريبة منها أو بعيدة عنها، وما تطرحه من مشكلات عويصة ومخاطر قد تعود بالضرر على الشعر المترجم! و الجاحظ يعبر بوضوح عن رأيه الراض لنقل الشعر - وخاصة العربي منه - ⁽³⁾، فهو يرى استحالة ترجمته، وعدم جواز نقله، لأن ذلك التحويل - إن تم - يفقده جميع خصائصه الجوهرية، وفي مقدمتها طبيعته النظمية، وموسيقاه الإيقاعية، ورنين قوافيه، فضلا عما فيه من صور بلاغية وألوان بديعية تجعل منه كلاما من نوع خاص، غير شبيه بأي كلام آخر، فنيا كان أو عاديا، لإتصافه بحسن النظم، وعضوية اللفظ وجمال الإيقاع. ومتى ترجم سقط منه كل ذلك، وصار كالكلام المنثور الذي لا وزن له ولا قافية، ولا لذة فيه ولا عضوبة. وقد يكون الكلام المنثور أصلا أحسن وأجمل وقعا في القلب من الشعر المحول الذي نزعته منه جل خصائصه الفنية، وفقد روحه، وبطل منه "ذلك المعجز الذي هو الوزن"، لاختلاف اللغات في طريقة نظمها وعروضها. والقصيدة العربية، قصرت أو طالت، معروفة بوحدة بحرها، أو وزنها وقافيتها.

والحق يقال: إن الشعر يختلف اختلافا كبيرا عن النثر، حتى الفني منه، وذلك في شكله، لأنه يحتل فضاء معيناً ذا تأليف وترتيب معينين، ولا سيما في موسيقاه، وإيقاعه ورنين قوافيه وجمال صورته.

وأيا كانت العوائق الموضوعية التي ذكرها الجاحظ في نقل الشعر، فإنه لون من ألوان الإبداع الأدبي الذي يحتاج، لتخطي حدوده الجغرافية واللسانية، إلى فعل الترجمة، ليستمتع القارئ الأجنبي بجمالية معانيه، وتجارب ناظمه، ومشاعره وعواطفه الإنسانية. وقد يكون الناقل في لسان آخر شاعرا بنفسه أو ذواقا له، فيترجمه ترجمة رائعة لا تقل روعتها عن روعته في نصه الأصلي، مما يزيد في عالميته وفي المعجبين به.

(1)- يقول الجاحظ مستعملا الصيغ الفعلية: "وقد نقلت كتب الهند، وترجمت حكم اليونانية، وحولت آداب الفرس" (ص 75).

(2)- وذلك في قوله: "وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها" (ص 76).

(3)- يقول الجاحظ: " والشعر لا يستطيع أن يترجم، ولا يجوز عليه النقل، ومتى حول تقطع نظمه وبطل وزنه، وذهب حسنه" (ص 75).

4- الجاحظ وترجمة الكتب الدينية:

يتحفظ الجاحظ كثيرا إزاء الترجمة - كيفما كان موضوعها- حتى وإن اعترف بجهود المترجمين المحمودة في نقل كتب الهند وعلوم اليونان وآداب الفرس بشيء من الحسن⁽¹⁾، ولكن عندما يتعلق الأمر بنقل الكتب الدينية - لاسيما السماوية منها- تماما مثل نقل الشعر العربي، فإنه يعارض ذلك ويحتج بأن التقصير، عن قصد أو غير قصد، قد يؤدي إلى خطأ في الفهم والتأويل عند النقل، "والخطأ في الدين أضر من الخطأ في الرياضة والصناعة والفلسفة والكيمياء" (ص78) كما يقول. فإذا كان الخطأ جائزا في الآداب والعلوم، فإنه غير جائز على الإطلاق في الدين، باعتباره تعديا على حدود الله وكتبه، ومجلبة للضلال والفساد في العقائد. وبعد ذكر جملة من الصعوبات التي يتلقاها المترجم في نقل النص الديني، ينهي كلامه بقوله: "ومتى لم يعرف ذلك المترجم خطأ في تأويل كلام الدين" (ص 78).

فالمشكلة الكبرى في نقل كتب الدين عنده لا تمكن فقط في الأمانة - وهو مصطلح الجاحظ - أو الوفاء (**Fidélité**) عند الغربيين، ولكن في الخوف الشديد من التقويل على الله عز وجل، وتحميل تأويل المعاني الواردة في تلك الكتب ما لا تحتمله، لا سيما إذا لم يكن المترجم على علم ومعرفة بكتب التفاسير ومحيطا بدقائق اللغات التي يترجم منها وإليها.

والمعروف أن نقل معاني القرآن الكريم - وقد ترجم إلى كثير من اللغات- ليس بالأمر الهين، متى قام به فرد واحد، وإن أتقن لغتين أو أكثر، لأنها وحي من الله، تستدعي الحذر والحيطه في تحويلها إلى لسان آخر معنى بمعنى، وليس تأويلا شخصيا قد يصيب وقد يخطئ، فيلحق بها من الضرر ما لا إصلاح بعده، ومالا فلاح منه في المعاش والمعاد.

والمعروف كذلك أن بعض الكتب السماوية، وفي مقدمتها الإنجيل والقرآن الكريم، قد نقلت إلى السنة سائر الأمم، قديمها وحديثها، وهي الآن متداولة بينهم، لحاجتهم إليها في شؤون دينهم ودنياهم. ولا مانع، إذا، من نقل تلك الكتب الدينية، حتى وإن لم تف بالأمانة التامة في تأدية معانيها، لأنها مطلب المحتاجين إليها وسيلة للتعريف بها. والحق أن الجاحظ لا يحول دون ترجمة الكتب الدينية، وإنما يريد أن تكون وفيه لها ولروحها تمام الوفاء، وما أصعب الوفاء في الترجمة!

(1)- لقوله في ذلك: "ولقد نقلت كاب الهند، وترجمت حكن اليونانية، وحولت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسنا، وبعضها ما انتقص شيئا" (ص 75).

5- شروط المترجم:

وضع الجاحظ ثلاثة شروط قاسية أمام المترجم ليقوم بعمله على أكمل وجه، وتكون ترجمته ذات جدوى وجودة وهي:

أ - الحذق باللغات:

لابد للمترجم أن يكون عالما باللغتين المنقول منها والمنقول إليها، علما تتساويان فيه ⁽¹⁾، بحيث يمكنه استعمالهما والتكلم بهما بالمستوى نفسه والدقة نفسها، ليكون بيانه فيهما سواء. ولكن الجاحظ يعتقد، عن خطأ، أن الإنسان إذا تكلم بلغتين أدخل الضيم والخلل عليهما، لأن التمكن منهما مجتمعين لن يكون كتكلمه من الواحدة على انفراد، مما يعود بالسلب على الترجمة لجميع اللغات.

وقد يكون لتحفظ الجاحظ هذا ما يسوغه في وقته، إلا أننا نعيش اليوم وضعا لغويا صار التعدد فيه أمرا عاديا ومرغوبا فيه، إن لم يكن مفروضا، للتواصل بين الأمم والحضارات في إطار العولمة، وما تدعو إليه من تفتح واحتكاك، وتبادل فكري وفني وعلمي مع الآخر. ولا حرج إن ركب مزدوجي اللسان ومتعدديه سفينة الترجمة، لأنهم أحق وأجدر بقيادتها إلى بر الأمان.

ب - التمكن من الصناعة المنقولة:

اشترط الجاحظ على المترجم أن يكون على إلمام كاف بالصناعة أو العلم الذي يترجمه، إلمام في المستوى نفسه⁽²⁾، حتى يكون منقوله صحيحا لا يعتريه الباطل ولا يجده جاحد. ومعنى هذا، في اعتقاد الجاحظ، أن ناقل الطب مثلا يكون أقرب إليه من حيث التكوين والاهتمام، وقس على ذلك سائر العلوم.

والواضح أن ما اشترطه هنا أمرا يكاد يكون مستحيلا، لاستحالة وجود من يتوفر على العلم نفسه أو المعرفة نفسها، أثناء قيامه بهذا أو تلك. ولو كان الأمر كذلك لتقلصت عملية الترجمة وحركتها، ولما وجدنا هذا الكم الهائل من المنقولات في شتى ميادين المعرفة وفي سائر الألسن.

والمعروف في يومنا هذا أن المترجم مختص في اللغات لا العلوم، ولكن اختصاصه اللغوي، مع معارفه الشخصية المكتسبة في مختلف المجالات والميادين، يمكنه من نقل سائر النصوص، نقلا قد لا يخلو من التوفيق.

(1)- يقول الجاحظ في هذا الشرط: "وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية" (ص 76).
(2)- لقوله المؤكد بلفظ التوكيد: "ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة" (ص 76).

ج - تأدية المعاني المنقولة:

شرط الجاحظ على المترجم أن يكون قادرا على أداء معاني - أي أفكار- المنقول عنهم، كيفما كانت طبيعتها، وأن يوصلها إلى غيره كما هي في الأصل، وأن يخبر عنها ويبلغها بكل صدق وإخلاص ، دونما تقصير أو تشويه (1) . ولن يتأتى له ذلك، إلا إذا تمكن من فهمها فهما جيدا يساوي أو يكافئ تمكن الأجنبي منها. وفي هذا تنويه واضح بضرورة تحكم المترجم في خلفيات المعاني التي نشأت في حضنها، أي فيما يسمى اليوم بالأبعاد التاريخية والثقافية والحضارية، فلا يمكنه، بدونها، أن يستوعب أفكار غيره، وأن يعيدها في لغة الوصول كاملة وجلية، لا تشوبها شائبة.

د - تأدية الأمانة في الترجمة:

عد الجاحظ تأدية الأمانة (2) في الترجمة أمرا ضروريا لا يقبل الخيانة ولا التلاعب بها، ومعنى ذلك أن المترجم لا بد له من المحافظة على ما أوتمن عليه، أثناء القيام بنقل كتاب أو نص، حتى يظهر على حقه وبيانه تماما مثلما وضعه واضعه. ويبدو من مصطلح الأمانة أن القصد منها الوفاء للشكل والمعنى معا في الشعر وللمعنى وحده في النثر. ولقما توجد الترجمة التي تفي بذلك ! فمتى كان الناقل خالد بن يزيد مثل المنقول عنه أفلاطون الفيلسوف اليوناني كما تساءل الجاحظ؟ فهو يذهب في الشك إلى حد الجحود القاطع في قوله: "ولن تجد مترجما يفي بواحد من هؤلاء العلماء" (ص 76) الذين ذكرهم ونقل عنهم. غير أن تقنيات الترجمة حاليا - التي ذكرها فيناي وداربلني- وتطور المصطلحية والمعاجم متعددة اللغات، تتيح كلها للمترجم النقل بما أمكن من الأمانة والوفاء في تأدية المعاني وتسليمها من صاحبها إلى متلقيها.

هذه أهم شرائط المترجم، كما رآها الجاحظ، وهي شرائط موضوعية ما زالت صالحة ومعمولا بها لدى المختصين في الترجمة، ولكنه بالغ فيها وتشدد تشددا كبيرا، مؤكدا أكثر على قيمة المنقولات لا على فوائدها ومنافعها في مجال التبادل الفكري والعلمي.

وبهذه الأفكار النيرة والمصطلحات المقدمة، يكون الجاحظ، قد تعرض بإيجاز إلى أهم المشكلات والعقبات التي تعترض المترجم نفسه أثناء تأدية مهامه النبيلة، باعتباره همزة وصل بين اللغات وقناة تواصل بين الآداب والثقافات الإنسانية، قديمها وحديثها.

(1)- لقوله متسانلا: "وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها... إلا أن يكون في العلم بمعانيها" (ص76).

(2)- لقوله الصريح: " ويؤدي الأمانة فيها، ويقوم بما يلزم الوكيل" (ص 76).